استراتيجيات و إجراءات التنويع في الاقتصاد الجزائري

Strategies and measures of diversification in the Algerian economy

أ.بن نية حميد
د.محفوظ مراد
جامعة البليدة 2

ملخـــص :
لقد تعرضت العديد من الدول النفطية و خاصة منها الجزائر إلى العديد من الأزمات الاقتصادية الحادة بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية و من أهمها أزمة 2014. و يرجع هذا إلى اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية في تمويل الاقتصاد الوطني، و عدم تميز الاقتصاد بالتنوع. لهذا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى البحث عن أفضل السبل و الاستراتيجيات من أجل التنويع في الاقتصادي الوطني، مع الارتكاز على سياسة تنويع الصادرات، و إحلال الواردات، و تشابك القطاعات الاقتصادية.
الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي ، تنويع الصادرات ، الاستراتيجيات التنويعية.

Résumé

De nombreux pays pétroliers, en particulier l'Algérie, ont été touchés par plusieurs crises économiques graves dues à l'effondrement des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, notamment la crise de 2014. Cela est dû à la dépendance de l'Etat sur les revenus pétroliers pour financer l'économie nationale et le manque de diversification de l'économie. L'objectif de cette étude est de rechercher les meilleurs moyens et stratégies de diversification dans l'économie nationale, en se basant sur la politique de diversification des exportations, de substitution des importations et d'entrelacement des secteurs économiques.
Mots-clés: Diversification économique, diversification des exportations, stratégies de diversification.

Abstract :

Many oil countries, especially Algeria, have been hit by several severe economic crises due to the collapse of oil prices in world markets. The most important of these is the crisis of 2014. This is due to the state's reliance on oil revenues to finance the national economy and the economy's lack of diversification. The aim of this study is to look for the best ways and strategies for diversification in the national economy, based on the policy of export diversification, import substitution, and the intertwining of economic sectors.
Keywords: Economic diversification, export diversification, diversification strategies.

تمهيد:
تعاني معظم الدول النفطية من الأثر السلبي لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية، مما يعرضها إلى مخاطر كبيرة تهدد الاستقرار الاقتصادي، و أهمها المرض الهولندي ، و لعنة الموارد و عدم اليقين، و سعيا منها لتجنب هذه المخاطر قامت بانتهاج سياسة التنويع في اقتصادها . و قد تمكنت بعض الدول من تجاوز هذه المخاطر بنجاح. والجزائر هي إحدى الدول التي ما زالت تعاني من هذه المخاطر، مما يحتم عليها إتباع سياسة التنويع في اقتصادها للخروج من الأزمة . وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية : ماهية أهم الإستراتيجيات و السياسات اللازمة للتنويع في الاقتصاد الجزائري.

فرضيات الدراسة:

- العمل على الاستثمار في القطاعات القابلة للتجارة الدولية.
- الاعتماد على تنويع القطاع الزراعي، و تصدير منتجاته لتوفير العملة الأجنبية.
- بناء قاعدة صناعية قوية هي من أهم التدابير للتنويع في الاقتصاد الوطني.

الهدف من هذا المقال: هو البحث عن بدائل من أجل توفير العملة الأجنبية، من أجل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني على المدى البعيد .

ومن هذا المنطلق تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية :

المحور الأول : مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

المحور الثاني : تجارب بعض الدول في التحول من التركيز إلى التنويع الاقتصادي.

المحور الثالث:الاستراتيجيات و السياسات اللازمة لتحول الجزائر نحو التنويع الاقتصادي.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي : سنتعرف من خلال هذا المحور على مفهوم التنويع الاقتصادي ، أهدافه و محدداته من خلال ما يلي:

أولا:مفهوم التنويع الاقتصادي :

يقصد بالتنويع الاقتصادي إنتاج و تصدير قائمة من المنتجات ، و كذا تنويع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية ، التعليم و السياحة ، و بالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع و الخدمات[1] .

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مداخيل قطاع المحروقات و تطوير اقتصاد غير نفطي و استحداث صادرات غير نفطية و مصادر غير نفطية للإيرادات (ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها) [2].

التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية و الزراعية و خلق قاعدة إنتاجية و هو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[3].

1-"شكوري سيدي محمد " وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و مالية سنة 2012 .ص 63

2-"شكوري سيدي محمد "مرجع سابق ص 63

3-"د: عاطف لافي مرزوك و عباس مكي حمزة " التنويع الاقتصادي : مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، السنة العاشرة ، المجلد الثامن ، العدد 31 سنة 2014 . ص57

ثانيا:أهداف التنويع الاقتصادي في الاقتصاد النفطي:

إن حتمية تنويع الاقتصاد في البلدان النفطية يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

-التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية و المقدرة على التعامل مع الأزمات و الصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية و الغذائية أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوربية بالنسبة للدول العربية)[1] .

- تحسين و ضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل و للنقد الأجنبي و لعائدات الميزانية العامة ، و رفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي و تشجيع الاستثمار فيها .

-تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات و زيادة الصادرات و التقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية و توفير فرص الشغل و بالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد .

-تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم و أكبر في العملية الاقتصادية و تقليص دور الدولة و السلطات العمومية .

-توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة و الصناعة و الخدمات .

-الزيادة و الحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية[2] .

-إعداد اقتصاديات تنافسية من أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي .

-البحث عن الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي .

-التوجه نحو ترسيخ البعد الحضاري للمجتمع من إنجاح التنويع الاقتصادي .

ثالثا : محددات ، فوائد و أسباب التوجه إلى التنويع الاقتصادي:

1 - محددات التنويع الاقتصادي : [3]

- حسب تقرير اللجنة الاقتصادية الإفريقية بالأمم المتحدة حول التنويع الصادر في سنة 2006 أن هناك خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع الاقتصادي و هي :

- العوامل المادية : الاستثمار و رأس المال البشري .
- السياسات العمومية : السياسات المالية و التجارية و الصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).
- متغيرات الاقتصاد الكلي : سعر الصرف و التضخم و التوازنات الخارجية .
- المتغيرات المؤسسية : الحوكمة و البيئة الاستثمارية و الوضع الأمني .
- الوصول إلى الأسواق: درجة الانفتاح على التجارة في السلع و الخدمات و رأس المال .(القضاء على الحواجز الجمركية و غير الجمركية و الحصول على التمويل).

2 – أسباب التوجه إلى التنويع الاقتصادي :

- التقلب المستمر لأسعار النفط .
- تذبذب دخل الدولة و إنفاقها العام .

1-المعهد العربي للتخطيط ص6 www.arab-api.org/ar/training15مارس2017، 18:30 سا

2-"د: ناجي بن حسين " التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة ، العدد 05 سنة 2008. ص 26

3-المعهد العربي للتخطيط ص7 www.arab-api.org/ar/training15مارس 2017 ،18:30سا

- توفير فرص عمل للمواطنين .
- زيادة القيمة المضافة للموارد الاقتصادية .
- خطر الاعتماد المستمر على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية و الإنتاجية .
- ظهور الطاقات البديلة و بأسعار تنافسية كالطاقة الشمسية .
- زيادة الضغوطات على إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون .
- السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.
- التخفيف من أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني.
- تجنب الضغوطات الخارجية في انتهاج توجهات سياسات و اقتصاد ليست في صالح البلاد.

3 - فوائد التنويع الاقتصادي :

- الاعتماد على أنشطة متنوعة تجعل الاقتصاد مستقرا و أقل عرضة للتأثيرات السلبية لدورات الأعمال و الصدمات الخارجية .
- التنويع الاقتصادي يجعل الأنشطة مرتبطة داخليا و متداخلة فيما بينها .
- يساهم في الحصول على التكنولوجيا المتطورة و انتشار المهارات التنظيمية و الإدارية المتطورة من خلال المنافسة المحلية و الدولية .
- يعمل التنويع الاقتصادي على تقوية الروابط و النشاطات الأمامية و الخلفية للقطاعات الاقتصادية [1].
- يسهم التنويع في ارتفاع القدرات التنافسية للاقتصاديات الوطنية و إكسابها مرونة أكبر للتأقلم مع الأزمات الاقتصادية ومقاومتها. [2]
- يتيح المجال للقطاع الخاص لكي يساهم في تنوع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- يساهم على توفير مناصب عمل في قطاعات اقتصادية متنوعة مما يساهم على تخفيض معدل البطالة إلى أدنى المستويات.
- يقلل من أثر الصدمات الخارجية ، و يحّد من الضغوطات الخارجية .
- يعمل على الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي .

المحور الثاني: تجارب بعض الدول في التحول من التركيز نحو التنويع الاقتصادي :

أولا : تجارب بعض الدول النامية في التنويع الاقتصادي : استطاعت بعض الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية أن تنجح في اقتصادها و تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل .و من أبرز هذه الدول نجد ماليزيا و أندونيسيا و الشيلي و كوريا و الهند و الصين فقد اعتمدت في سياسة التنويع بالتحول نحو الإنتاج الصناعي أو نحو تنويع الصادرات بمنتجات أكثر تطورا.

1-ماليزيا : إن أحد الأهداف الأساسية لسياسة التنويع في ماليزيا هو تحسين أداء الصادرات بسيرها تدريجيا نحو نظام تجاري أكثر انفتاحا لذا قامت بإنشاء مناطق التجارة الحرة ووضع آليات لتمويل الصادرات و دعم الأبحاث و تطوير المنتجات و التسويق ، كما قامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية و عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار .كما استثمرت بشكل مكثف في البنية التحتية خاصة في مجال الطاقة و الاتصالات و النقل .كما اعتمدت في تنويع الإنتاج على المزيد من المنتجات التكنولوجية و ربطت علاقات مع الجامعات الأسترالية و الكندية.

1-أ."بوريب خديجة ":النموذج التنموي الماليزي : المنطلقات ، الواقع و التحديات المستقبلية ، الملتقى الدولي حول:مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة 2012 .ص273.

2-"بوريب خديجة " مرجع سابق ص 282.

2- أندونيسيا : جمعت الحكومة الأندونيسية عند منتصف السبعينات و بفضل عائدات الثروة النفطية بين التصنيع بهدف إحلال الواردات و التركيز على التنمية الزراعية و الريفية حيث تم استخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي من أجل تصديره خاصة إلى اليابان و استخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة و التي تم بيعها بأسعار مدعمة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية .كما استُغلت الإيرادات النفطية في بناء البنية التحتية من مدارس و طرق . و احتلت منها المناطق الريفية ربع الاستثمارات العامة ، مما مكن أندونيسيا من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد و بأسعار منخفضة . وعندما بدأت عائدات النفط تتراجع في منتصف الثمانينات تحولت أندونيسيا من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج [01].

كما اتخذت عدة إجراءات من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير لأسعار النفط كما تم تحرير التجارة الخارجية تدريجيا مما مكن المصدّرين من الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة .كما ركزت على الاستثمار الأجنبي المباشر ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير .[02]

3- الشيلي : من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مالية مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل الإدخارات خلال انتعاش معدن النحاس كما ركزت أيضا على تحسين مناخ الأعمال ، و اعتمدت على تصدير مواد أولية أكثر تنوعا و ديناميكية و منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية و الموارد المتنوعة .كما عملت على تشجيع التنافسية و الابتكار و الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تخصيص منح للطلاب للدراسة بالخارج [3].

4- كوريا الجنوبية : استطاعت كوريا أن تنوع اقتصادها بسرعة كبيرة رغم عدم توفرها على العناصر الطبيعية من خلال اقتناء التكنولوجيا بشراء حقوق الترخيص لاستعمالها .كما ركزت على بناء و تطوير القدرات المحلية و هذا بالموازاة مع نظام تعليم متطور و فرضت قيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما ركزت على ضبط التمويل و تحولت من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة ترويج الصادرات .و شاركت الحكومة مع القطاع الخاص من أجل تنويع الاقتصاد و تطوير الميزة النسبية في معظم القطاعات، كما اعتمدت على سياسة التنويع الاقتصادي غير المباشر بالاعتماد على السوق المالي في ضبط المدخرات.[4]

5- الهنـــــد: بعد الاستقلال قادت الدولة الاقتصاد بإتباع سياسة إحلال الواردات و منذ بداية التسعينات بدأ تحرير التجارة الخارجية تدريجيا و فتحت الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و عملت الدولة على الاستثمار في التعليم العالي و بفضل عمالها المهرة في صناعات ناشئة في تكنولوجيا المعلومات ، حققت في عام 2011-2012 ،70 مليار دولار من مجموع عائدات التصدير كما أصبحت رائدة عالميا في قطاع الأدوية . كما نجحت في صناعة السيارات و الصناعات الكيميائية و الخدمات ، و اقتحمت بها الأسواق العالمية .

6- الصين : تحولت الصين في أواخر السبعينات من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و من الزراعة إلى الصناعة التحويلية و الخدمات مما ساهم في تنويع الاقتصاد و التوجه نحو التجارة الدولية .و من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و خلق فرص العمل قامت الصين بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة فأصبحت من أكبر الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر فأصبحت أول مصدر للسلع و الخدمات في العالم.

1-2-3-4- المعهد العربي للتخطيط www.arab-api.org/ar/training15مارس 2017 الساعة 18:30 سا ص07-ص 08-ص10-ص14-

ثانيا- تجارب بعض الدول العربية في التنويع الاقتصادي: إن الدول العربية التي نجحت في تحقيق تنويع لاقتصادياتها و انجاز تحولات اقتصادية مهمة استطاعت تنمية صناعات ذات الصلة بالنفط و مشتقاته مثل الصناعات البترو كيماوية و الأسمدة و المعادن و بعض الصناعات التحويلية الأخرى كما أحرزت تقدما ملحوظا في تنمية قطاعات خدمية مثل القطاع المالي و السياحي[01] .و الشكل التالي يوضح نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية و الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لسنة 2015

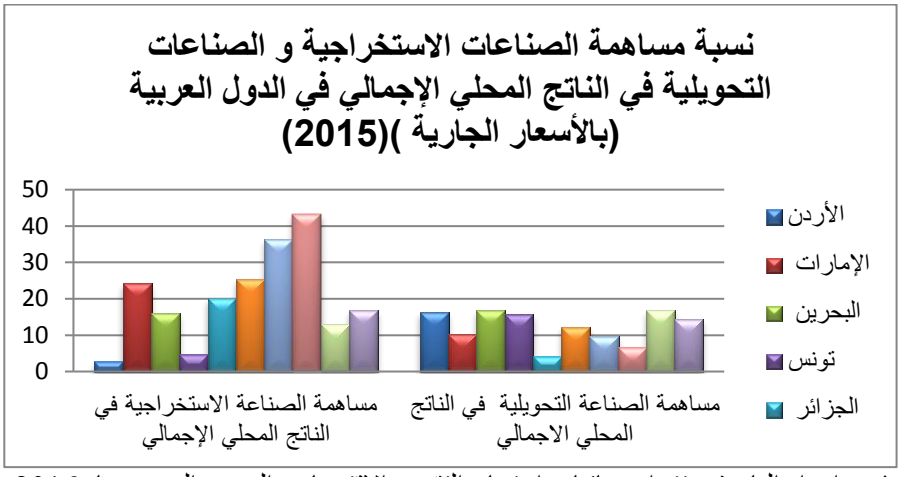

*من إعداد الباحث وفق إحصائيات استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2016.

من خلال الشكلين نلاحظ أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في الدول التي لا تتوفر لديها موارد استخراجية مقارنة بالدول التي تتوفر على هذه الموارد ، في حين تساهم هذه الأخيرة بنسبة كبيرة في ناتجها المحلي الإجمالي ، كما نلاحظ أن هناك دول تملك موارد استخراجية كبيرة استطاعت أن ترفع من مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي و يرجع ذلك إلى إتباعها لسياسة التنويع الاقتصادي ومنها البحرين و التي تمثل أكبر نسبة ثم الإمارات ،السعودية ، قطر ثم الكويت . في حين أن الجزائر عرفت تراجع كبير في مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية بسبب غلق العديد من المصانع و بيع بعضها بأثمان رمزية .

و من الدول التي نجحت في تنويع اقتصادها نجد مايلي :

1-الإمارات العربية المتحدة :لقد كان اقتصادها يعتمد على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي سنة 1978 ثم تحول إلى حوالي30% سنة 2012 .تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا) كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي) .كما سمحت بترخيص للأجانب امتلاك عقارات.[02]

2-المملكة العربية السعودية : رغم المحاولات ما زال قطاع النفط و مشتقاته و الصناعات البترو كيمياوية تهيمن على الاقتصاد الكلي و الحسابات المالية و لا يزال المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي (حوالي95 % من الصادرات الإجمالية و 91% من إيرادات الميزانية) فقد فرضت أسعار النفط المرتفعة و الفوائض المالية الكبيرة قيودا على مدى تنويع الاقتصاد و تنوع الإيرادات غير النفطية .

1-2- المعهد العربي للتخطيط www.arab-api.org/ar/training15مارس 2017 الساعة 18:30 سا. ص03-ص05

3-قطـــــــر: تتميز باستثماراتها في العديد من القطاعات الاقتصادية حيث تعتمد على عوائد الغاز الطبيعي السائل المصدر (تتوفر على ثروة كبيرة من الغاز على مستوى العالم) من أجل تنويع الاقتصاد في مجالات مختلفة كالصناعة و العقارات و النقل و الاتصالات و التجارة و الخدمات الحكومية و التعليم و الرياضة .كما تستثمر في رأس المال البشري من خلال اقتصاد قائم على المعرفة .[01]

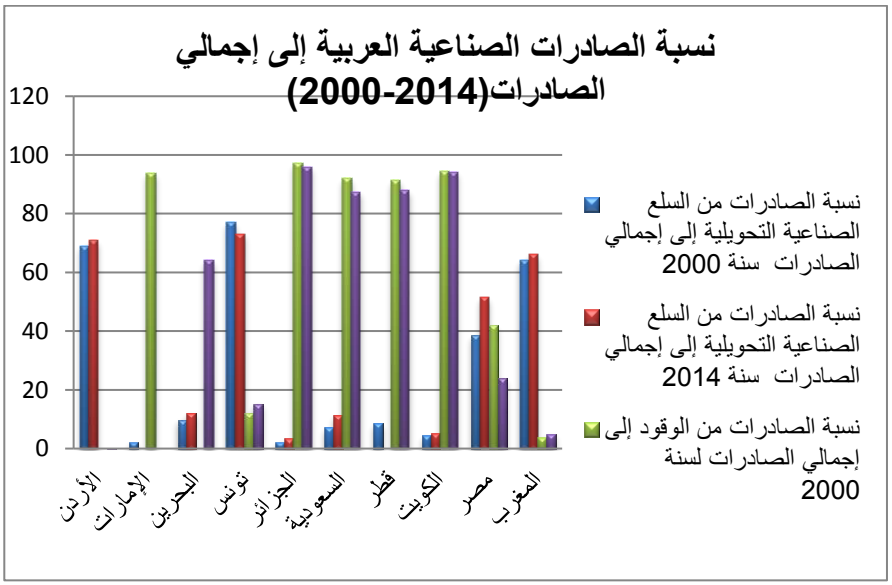

*من إعداد الباحث وفق إحصائيات البنك الدولي – تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2016 .

نلاحظ من الشكل أن نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات تكون مرتفعة في كل من تونس ، الأردن، المغرب، و مصر على الترتيب ، في حين أنها منخفضة جدا في الدول النفطية باستثناء بعض الدول و التي استطاعت أن ترفع من هذه النسبة مثل البحرين ، السعودية و الكويت على الترتيب . أما الجزائر فهي من الدول التي تعرف أقل نسبة مساهمة .

ثالثا- التجربة النرويجية المميزة في التعامل مع الإيرادات النفطية :

لقد صاحب فوائض الإيرادات النفطية المفاجئة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي تحديات اقتصادية على مستوى اقتصادات الدول النفطية و هذه التحديات هي المرض الهولندي و لعنة الموارد و عدم اليقين ، فقد استطاعت النرويج تجنب هذه التحديات من خلال تجربتها الناجحة في التصدي لهذه المشاكل الخطيرة عن طريق الخطوات التالية :[2]

1 - استخدام الإيرادات النفطية و المرض الهولندي (1971-1980).

قبل اكتشاف النفط النرويجي عام 1969 كان النرويج يتمتع بتنوع اقتصادي و معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي مستقرا نسبيا إذ بلغ 3.3 % كمتوسط بين 1950-1973.

1-المعهد العربي للتخطيط www.arab-api.org/ar/training15مارس 2017 الساعة 18:30 سا ص12

2-"نوري محمد عبيد الكعص، " التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية(المرض الهولندي و لعنة الموارد و عدم اليقين) –دار الكتب و الوثائق القومية – الطبعة الأولى 2016، ص90-99 بتصرف .

و قد تضاعفت الإيرادات النفطية أربعة مرات خلال 1973 -1974 نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما شجع الحكومة على وضع سياسات تحفيزية مكلفة اقتصاديا و التي رفعت مستويات الدخل الحقيقي 25% خلال ثلاث سنوات 1974-1977 مما أدى إلى ارتفاع قيمة العملة و زيادة الأجور 50 % و انخفاض للربحية في القطاع الصناعي فأدى ذلك إلى انخفاض نمو الصناعة التحويلية فكان ذلك عائقا خطيرا على القدرة التنافسية للأنشطة غير النفطية بسبب تجاوز التكاليف .مما أدى إلى التركيز على الإنتاج النفطي و انخفاض التنوع الاقتصادي. إن فوائض الإيرادات لم تأت بما كان متوقعا و في نهاية 1977 بلغت ديون الحكومة النرويجية 50% من الناتج المحلي الإجمالي ، و تدل هذه المؤشرات على إصابة الاقتصاد النرويجي بالمرض الهولندي خلال المدة 1976-977 .و من أهم الخطوات التي وضعتها الحكومة النرويجية خلال (1979-1980) لمساعدتها على تجنب المرض الهولندي :

- التحكم في إدارة فوائض الإيرادات النفطية و تم تثميرها في الاقتصاد المحلي إذ لا تؤدي إلى أضرار بالصناعات القائمة .
- تشجيع الصناعة المحلية على المشاركة في عمليات النفط عن طريق تزويد الصناعة النفطية بالمعدات و الخدمات حيث أصبحت المدخلات النرويجية تمثل أكثر من 90% من نصيب الصناعة النفطية بين عامي 1972-1994. لقد استطاعت النرويج أن تتجنب المرض الهولندي و ذلك برفع مساهمة صادرات الصناعة التحويلية إلى 33% من عائدات التصدير عام 1980،و قطاع النفط إلى 28 %، و رفع قيمة الصادرات غير النفطية ما بين عام 1970-1980 من 33.2 مليار NOK إلى 89.3 مليار NOK .

2- فوائض الإيرادات النفطية و لعنة الموارد (1981-1985):إن الاقتصاد النرويجي استطاع التخلص من مصيدة المرض الهولندي في السبعينات و لكنه وقع في مصيدة لعنة الموارد خلال 1981-1982 لذا اتخذت النرويج بعض الخطوات لتجنب لعنة الموارد منها زيادة التحكم بالإيرادات النفطية و إتباع سياسة التقشف و تقليل الإنفاق و تحديد الأجور بالاتفاق مع نقابات العمال .و من هنا نشأت فكرة تكوين صندوق استثمار النفط في عام 1983 يتحكم في الإيرادات النفطية لتجنب الأثر السلبي لصدمات أسعار النفط و رفع مستوى المؤسسات الحكومية و في عام 1984 قررت الحكومة النرويجية إنشاء مؤسسة جديدة تسمى (SDFI) States direct Financial interst لإدارة مصادر الدخل .

و بهذا استطاعت الحكومة النرويجية أن ترفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 0.125 % إلى 5.35% عام 1985 رغم ارتفاع قيم الصادرات النفطية من 4.9 مليار دولار إلى 6.5 مليار دولار .

3- تقلبات الإيرادات النفطية و عدم اليقين 1986-1995.

إن الاستخدام المباشر للإيرادات النفطية في الاقتصاد المحلي يعرض الاقتصاد للمخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار النفط و منها عدم اليقين .

لذا اقترح في نهاية الثمانينات تأسيس آلية استخدام غير مباشر للعوائد النفطية ليجعل الاقتصاد أقل عرضة للخطر ، لذا اتخذت الحكومة النرويجية قرارا بتأسيس صندوق النفط في عام 1990 و تم تحويل الأموال في عام 1996 من خزينة الدولة إلى الصندوق البالغة 7.9 مليار دولار و الهدف من الصندوق هو فصل عائدات النفط عن الاستخدام الداخلي و في الوقت نفسه حماية الاقتصاد من التذبذبات العنيفة المحتملة لأسعار النفط .فضلا عن معالجة العجز في الموازنة .

4- صندوق النفط النرويجي بين الاستخدام الداخلي و الخارجي(1997-2011):لقد بينت التجربة النرويجية أن الطفرات النفطية يمكن أن تكون نعمة أو نقمة على الاقتصاد و يعتمد ذلك على ترشيد الإنفاق أو ادخار العائدات الفائضة. لذا قامت الحكومة النرويجية بإنشاء صندوق النفط و حددت له مبادئ و أهداف ، و استطاعت أن تزيد مساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي من خلال تنويع نمط الاستخدام و ذلك خلال الفترة 1997-2011. حيث قامت النرويج باستخدام التراكم الرأسمالي في الصندوق الحكومي في أصول خارجية بهدف تعويض التقلبات في أسعار النفط و تقلبات أسعار العملة ، حيث نجد تطور حجم الصندوق من 10مليار كرونا في عام 1996 إلى 500مليار كرونا عام 2001 ثم إلى 1750 مليار كرونا عام 2007 أي بنسبة 5% إلى 50% مما أدى إلى إرتفاع نسبة مساهمته إلى نحو 80% في الناتج المحلي الإجمالي كل ذلك ساعد النرويج في التغلب على حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلبات أسعار النفط .

5- إرتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الهيكل الإنتاجي:

و قد بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي عند مقارنته مع القطاعات الأخرى 62% مما يعني أن قطاع الخدمات في النرويج مزدهرا و مستوعبا للقوى العاملة عند مستوى إنتاجية مرتفعة ، و أن ارتفاع نسبة مساهمته في الهيكل الإنتاجي يدل على ارتفاع التنوع الإنتاجي .

لقد أصبحت النرويج خامس أكبر مصدر للنفط و استطاعت أن تضاعف مبيعاتها العالمية 05 أضعاف من سنة 1995 حتى 2009 و بهذا استطاعت أن تتجنب المرض الهولندي من خلال رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير الإستخراجية في الناتج المحلي إلى أكثر من 73 % (خدمات +صناعة تحويلية +زراعة) فقد استطاعت النرويج إيجاد قطاعات صناعية منبثقة من النفط و رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي GDP و إيجاد اقتصاد له القدرة على الاستمرار حتى بعد نفاذ النفط .[1]

التوزيع القطاعي لهيكل الناتج المحلي الاجمالي النرويجي و بعض الدول المختارة كمتوسط سنوي للمدة (2001-2010).

	النرويج	دول الخليج العربي	الدول النامية	سنغافورة
قطاع الخدمات و التشييد	62	47.5	57.8	73.7
قطاع الصناعة الاستخراجية	26.4	41.5	10.3	1.8
قطاع الصناعة التحويلية	10.0	9.5	22.1	24.4
قطاع الزراعة	1.6	1.5	9.8	0.1
	100%	%100	%100	%100

المصدر UNCTAD hand book of stastistics 2012

و عند تحليل البيانات الواردة في الجدول نستنتج مايلي:

1-انخفاض نسبة مساهمة القطاع الإستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي إذ بلغ 26% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط، و تعد هذه النسبة منخفضة عند مقارنتها مع قطاع الخدمات و التشييد أو عند مقارنتها بالدول الأخرى، فمثلا يشكل القطاع ألاستخراجي الخليجي 41% ، وتعد هذه النسبة مرتفعة عند مقارنتها مع باقي قطاعات الاقتصاد الخليجي بإستثناء قطاع الخدمات الذي يعد قطاعا مستوعبا للقوى العاملة، أو عند مقارنته بالدول الأخرى، فمثلا يشكل القطاع الإستخراجي و 10.3% و 1.8% على الترتيب في كل من الدول النامية و سنغافورة.

2-انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي إذ لم يتجاوز نسبة 10% كمتوسط، و تعد هذه النسبة منخفضة عند مقارنتها مع باقي القطاعات أو مقارنتها مع الدول الأخرى كما في الجدول، إذ بلغت 22.1% في الدول النامية، و 24.4% في سنغافورة، كما نجدها منخفضة في دول الخليج إذ بلغت 9.5%

3-أما القطاع الزراعي النرويجي فما زال قطاعا متأخرا، مما إنعكس ذلك على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ لم يتجاوز1.6% كمتوسط، بينما بلغت في الدول النامية 9.8%، كما نجد أن النسبة لم تتجاوز 1.5% في دول الخليج و التي تتميز بإنخفاض الموارد المائية و قلة مساحة الأراضي الزراعية.

4-أما قطاع الخدمات فنلاحظ ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي النرويجي إذ بلغ 62% وذلك عند مقارنته بالقطاعات الأخرى أو عند مقارنته بالدول الأخرى، حيث بلغ 57.8% في الدول النامية، هذا يعني أن قطاع الخدمات في النرويج يعد قطاعا مزدهرا و مستوعبا للقوى العاملة عند مستوى مرتفع من الإنتاجية، بينما قطاع الخدمات في دول الخليج العربي بلغ 47.5% و هي نسبة مرتفعة، مما يعني أن قطاع الخدمات في دول الخليج ما زال قطاعا مستوعبا للقوي العاملة عند مستوى إنتاجية منخفضة للقوى العاملة، وقد بلغت هذه النسبة73.7% في سنغافورة .

إن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الهيكل الإنتاجي النرويجي يدل على ارتفاع التنويع الإنتاجي أي تحول الاقتصاد النرويجي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، حيث يكون للقطاعات الإنتاجية المختلفة و خاصة الصناعات الحديثة و الخدمات الإنتاجية منه أوزان نسبية متناسبة و متوازنة. و ترجع أسباب زيادة مساهمة القطاع الصناعي و الخدمي إلى انخفاض تكاليف السلع و الخدمات باستخدام الفن الإنتاجي العالي مما أدى إلى زيادة الصادرات و رفع قدرتها التنافسية.لقد استطاعت النرويج رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير الاستخراجية في الناتج المحلي إلى أكثر من 73% (خدمات ، صناعة تحويلية و زراعية) كما في الجدول السابق، حيث استطاعت إيجاد قطاعات صناعية منبثقة من النفط، و رفع مساهمتها في GDP و إيجاد اقتصاد له القدرة على الاستمرار حتى بعد نفاذ النفط النرويجي. أما في دول الخليج فما زال قطاع النفط يهيمن علي الاقتصاد الخليجي ، و يتسم بضعف تأثيره على القطاعات الأخرى، بالرغم من سعيها خلال العقد الأخير لتوظيف الإيرادات النفطية لإعادة هيكلة اقتصادها و تنويع هياكلها الانتاجية.

المحور الثالث: إجراءات و استراتيجيات التنويع في الاقتصاد الجزائري: قبل عرض الاستراتيجيات اللازم إتباعها من أجل التنويع في الاقتصاد الجزائري سوف نتعرف على دور الفوائض البترولية في اقتصاد الوطني وكيف يؤثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد و كيف استجابت السلطات العليا لتجنب هذا التأثير من خلال ما يلي:

أولا- الفوائض البترولية و دورها في الاقتصاد الجزائري : تعتمد الجزائر على عائدات الصادرات من المحروقات اعتمادا كليا في تمويل المشاريع التنموية بمعنى أن البترول يؤدي دور المحرك لعملية النمو التنمية الاقتصادية و يمثل قطاع المحروقات أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بنسبة 50% و بنسبة 75 % من مجموع الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الجباية البترولية و بنسبة 98 % من قيمة الصادرات .

لقد حققت أسعار البترول تدفقات مالية ضخمة للجزائر شكلت أرصدة نقدية تفوق الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية و هذا ما يعرف بالفائض البترولي و بعبارة أخرى يمثل ذلك الفرق الموجب بين عائدات الصادرات النفطية و مجموع الواردات أي الفرق الموجب لميزان المدفوعات و يعتبر فائض ظاهريا لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة و إنما هو اهتلاك لمورد طبيعي نافذ و غير قابل للتجديد .

ثانيا- تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الوطني :بصفة عامة سيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض في إيرادات الدول المصدرة له و ستكون ميزانيتها و حساباتها الخارجية تحت الضغط و كذلك أسعار الصرف كما ستكون هناك مخاطر على الاستقرار المالي [2] أما على مستوى الاقتصاد الوطني فأهم تداعيات ذلك نجد :

1- نوري محمد عبيد الكعص، مرجع سابق، ص114 ص115 .
2- "ناجي بن حسين " مرجع سابق ص23

1 - انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط حيث سجلت سنة 2015 ، 35.27 مليار دولار مقابل 91.14 في سنة 2014 أي انخفاض قدره 47.45 % .

2 - خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، وانخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8% كما انخفضت تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% و انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% [1].

3 - انخفاض موارد صندوق ضبط الإيرادات بشكل حاد ، انخفض بنسبة 33.3% من جوان 2014 إلى جوان 2015.

4 - عجز في الحسابات الخارجية : عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من سنة 2015 ، و هذا بسبب تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات . لقد بلغت فاتورة الواردات إجمالا في سنة 2013 حدود 60مليار دولار بينما بلغت 46.8 مليار دولار في 2012 مقابل 47.2 مليار دولار في 2011 و بالموازاة مع ذلك لا يتجاوز حجم الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات 03 % و تشير الأرقام الرسمية أن ما يزيد عن 35 % منها من مشتقات البترول ، الأمر الذي يؤكد على هيمنة الريع على الاقتصاد الوطني، و تبعية الدخل الإجمالي و الميزانية العامة لأسعار النفط العالمية بشكل يجعلها هشة أمام أي هزة تدفع الأسعار إلى الانخفاض إلى مستويات متدنية .ولقد ارتفعت فاتورة الاستيراد من 55 مليار دولار لسنة 2013 إلى 58.33 مليار دولار لسنة 2014، و قد حاولت الجزائر تقليص فاتورة الاستيراد من خلال فرض التعامل بالقرض المستندي في عمليات استيراد المنتجات النهائية و لكنها لم تنجح في ذلك[2] .

5 - انخفاض احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.

6 - انخفاض الدخل و النشاط الاقتصادي.

ثالثا- كيف استجابت السلطات الجزائرية للصدمة النفطية لسنة 2014:

1 - كخط دفاع أول استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة و المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو .

2 - سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري فقد قام بنك الجزائر بالسماح بانخفاض الدينار بـ 25 % مقابل الدولار الأمريكي و بـ 7.6 % مقابل اليورو خلال عام 2015 و الغرض من ذلك هو الحد من الطلب على الواردات و تقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية .

3 - ترشيد الإنفاق و نقص التكاليف التي تتحملها المالية العامة و تحقيق وفرات حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 % كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3% و انخفضت ميزانية التجهيز بـ 16% و تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على السيارات و الاسمنت تجميد مشاريع الترامواي و المستشفيات، خفض التوظيف في القطاع العـام و تفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد 60 سنة . و دفع بعض الرسوم للكهرباء و المازوت و فرض حقوق جمركية على استيراد أجهزة

1-"خالد بن راشد الخاطر "تحديات انهيار أسعار النفط و التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، قطر ، أوت 2015 .ص05

2-" ضياء مجيد الموساوي " الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار النفط - 2014 ص22-29-بتصرف .
الإعلام الآلي المستوردة .[1]
1- ما مدى فاعلية هذه الإجراءات ؟ و ما المطلوب مستقبلا ؟
إن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة أزمة انهيار أسعار النفط هي إجراءات ناجحة على المدى القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفذ في بضع سنين إذا استمر انخفاض أسعار النفط .أما الإجراءات الأخرى كخفض العملة و رفع الضرائب و خفض الإنفاق العام و رفع أسعار الطاقة سوف تؤدي إلى تضرر المجتمع، بالإضافة إلى أنه تحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من أجواء عدم اليقين خاصة و أن الطلب على النفط و الغاز يواجه تحديات كبيرة مثل :
- ظهور مصادر بديلة للطاقة مثل الغاز الصخري الذي وُجدت احتياطات كبيرة منه في كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، كندا و غيرها و كذا اكتشاف طاقات بديلة و العمل على تطويرها و المتمثلة في الطاقة الشمسية .
- زيادة الاستهلاك الداخلي للطاقة .
-زيادة الضغوط الدولية لفرض قيود على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون [2].
2- ما المطلوب مستقبلا ؟
إن كل هذه الضغوطات سوف تؤدي إلى نقص في الطلب على الطاقة البترولية مما يؤدي إلى تراجع إيرادات الدولة ، و من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية الناتجة عن فوائض الإيرادات النفطية المفاجئة و هي المرض الهولندي و لعنة الموارد و عدم اليقين، و كذا تميز هذه الثروة بالنفاذ. كل هذا يفرض على الدولة أن تعمل على إعادة صياغة نموذج النمو الاقتصادي من أجل استدامة المالية العامة في المدى القصير و المتوسط و الطويل ، و لهذا لا بد من التوجه نحو التنويع الاقتصادي و زيادة الإنتاجية، خاصة و أن الجزائر تتوفر على عدة مقومات تساعدها على تحقيق التنوع الاقتصادي أهمها الأراضي الصالحة للزراعة و الموارد الأولية من غير النفط و الغاز و المياه و عدد السكان و السياحة و غيرها، و هذا يزيد من خيارات التنويع .

رابعا- استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر .

-إن العمل على توفير مناخ جيد للأعمال و قاعدة صناعية قوية و تكوين لمستوى عال هو من أهم التدابير الرئيسية ذات الأولوية التي يتوجب تنفيذها لتنويع الاقتصاد و رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي و زيادة الصادرات و إيجاد مناصب عمل . مع الارتكاز على سياسة تنويع الصادرات و إحلال الواردات و تشابك القطاعات الاقتصادية.
-دعم الخدمات الاجتماعية و دعم المناطق الريفية و الفئات الفقيرة و ذو الدخل المنخفض من خلال إدخال تحسينات في التعليم و الصحة و الحماية الطبية و ضمان فرص العمل و مستوى عال من الحماية الاجتماعية لكل السكان.
-تطوير القطاع المالي من خلال زيادة مساهمته في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارهما أحد عوامل نمو القطاع الحقيقي .
-منح الامتيازات و الإعفاءات و الحوافز للاستثمارات في القطاع الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي و جعله داعما للقطاع الصناعي بتوفير المواد الأولية له ، و جعل التصدير هدفا للقطاعين .مع الاهتمام بقطاعي الخدمات و السياحة باعتبارهما يلعبان دورا مهما في تنويع الصادرات و خلق مناصب عمل، و العمل على الربط بين كل القطاعات الاقتصادية الأمامي و الخلفي و ذلك بهدف استغلال كل الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر .

1-2- مرجع عبد الحميد مرغيث –تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و السياسات الازمة للتكيف مع الصدمة –خلية العلوم الاقتصادية –جامعة جيجل –الجزائر www.edu.dz.com

-إتباع سياسة التصنيع من أجل التنويع، و جعل التصدير أهم الأولويات لعملية التصنيع. ورفع مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات، حيث أن نسبة المشاركة ب 10 % تدل على أن هذا الاقتصاد يعاني من ظاهرة المرض الهولندي نتيجة انخفاض التنوع. -رفع الإنفاق الاستثماري على البحث و التطوير و الابتكار و تكنولوجيا المعلومات و الاهتمام بالتدريب.

-العمل على زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي .

-عزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي و حمايته من أثر الإنفاق و أثر حركة الموارد ، و أثر الخسائر غير المباشرة الناتجة عن وفرة الإيرادات النفطية باستخدامها في صندوق ضبط الإيرادات المستقل عن العوائد الجارية، و استعمال إيراداته في الاستثمار المحلي و الدولي.

-إقامة المدن الصناعية و المناطق الحرّة مع دول الجوار. و فتح باب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة ذات الأولوية مثل الأنشطة التي تحتوي على التكنولوجيا المتطورة و ذات الصلة بالبُنية التحتية مثل الاتصالات.

-إنشاء هيئة للمشاورة تتكون من خبراء و أكاديميين متخصصين في المجال الاقتصادي من أجل البحث الجاد عن حلول للمشاكل الاقتصادية المتجددة و وضع السياسات اللازمة لذلك.

-تجنب الوقوع في مشكلة المرض الهولندي من خلال توجيه الإيرادات النفطية نحو بناء و تعزيز البُنية التحتية و تعزيز قوة صندوق دعم الإرادات، و لتمويل الصناعة التصديرية ، و الدخول في شراكات أجنبية خارج البلد أو تحويلها إلى مخزون الذهب ، و إعانة ذوي الدخل المنخفض، وكذلك من خلال وضع نظام صرف ثنائي ووضع سياسة تعريفية انتقائية .

-التنويع في الصناعات التحويلية ذا الصلة بالنفط و الغاز و مشتقاتهما .

- الاهتمام بالطاقات البديلة و خاصة الطاقة الشمسية .

-بعث الروح الوطنية و البعد الحضاري للمجتمع الجزائري من أجل إنجاح الاقتصاد الوطني.

- العمل على إقامة التكتلات الاقتصادية مع الدول ذات الخصائص التاريخية و الحضارية و التوجهات المشتركة ، لإقامة قوة اقتصادية في المنطقة .

الخـــاتـــمـــــة:

لقد أظهرت هذه الدراسة التفاعل القوي بين الثروة النفطية و القطاعات الإنتاجية عامة و قطاع الخدمات خاصة، إذ استخدمت الإيرادات النفطية في رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الهيكل الإنتاجي مما أدى إلى ارتفاع درجة التنوع في الاقتصاد.

إن نجاح عملية التنويع الاقتصادي ترتكز أساسا على توجيه الاهتمام إلى استغلال الموارد المالية باستثمارها في القطاعات القابلة للتجارة الدولية ، من خلال بناء قاعدة صناعية قوية تقوم على أساس الربط الأمامي و الخلفي للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعية و الصناعية و الخدمية) و كذا العمل على الاستثمار في الأصول المالية طويلة الأجل خارج البلد. و منه تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

توصيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نقترح بعض التوصيات و التي تساعد على تحقيق التنوع الاقتصادي، و التغلب على التحديات الاقتصادية الناجمة عن وفرة الموارد النفطية و هي:

1-العمل على تحقيق التكامل الرأسي و الأفقي للمؤسسات النفطية و الصناعية.
2-الاستثمار في رفع الفن الإنتاجي و القدرات الفعلية للأفراد.
3-استخدام الإيرادات النفطية في زيادة القيمة المضافة لقطاعي الصناعة التحويلية الإنتاجية.
4-الاستثمار في القطاعات القابلة للتجارة الدولية مما يؤدي إلى التدفق المنتظم للعملة الأجنبية، و استقرار سعر صرف العملة المحلية، فترتفع الصادرات.
5-استثمار الإيرادات المتراكمة في صندوق ضبط الإيرادات في الاقتصاد المحلي و الدولي بالاستثمار في الأصول الإنتاجية طويلة الأجل.
6-العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي و السياسي على مستوى الدول العربية و الإسلامية.
7-استغلال كل القدرات المتاحة الدولة من أجل نجاح عملية التنويع و استمرارها، وذلك من خلال ربط القطاعات الاقتصادية المختلفة ببعضها،

المـــراجـــع :

1 - "شكوري سيدي محمد " وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و مالية سنة 2012 .
2 - "عاطف لافي مرزوك و عباس مكي حمزة " التنويع الاقتصادي : مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، السنة العاشرة ، المجلد الثامن ، العدد 31 سنة 2014 .
3 –" ناجي بن حسين " التنمية المستدامة في الجزائر : حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد .كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة ، العدد 05 سنة 2008.
4 - "نوري محمد عبيد الكعص، " التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية(المرض الهولندي و لعنة الموارد و عدم اليقين) –دار الكتب و الوثائق القومية – الطبعة الأولى 2016، ص90-99 .
5 - عبد الحميد مرغيث –تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة –خلية العلوم الاقتصادية –جامعة جيجل –الجزائر www.edu.dz.com
6 - "خالد بن راشد الخاطر "تحديات انهيار أسعار النفط و التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، قطر ، أوت 2015 .
7-المعهد العربي للتخطيط www.arab-api.org/ar/training.